الفصل الثالث

أهداف الدراسات السكانية

ألمحنا إلى تطور الدراسات السكانية وتدرجها من حيث الموضوعات التى تعنى بها والتفريعات التى تشعبت عنها ، ومن الطبعى أن تسير وفقا لذلك أهداف هذا النوع من الدراسة وأن تتدرج هذه الأهداف وتتنوع بتنوع المجالات والمستويات والجماعات ، وخاصة أنها بدأت ذى بدء لتحقق أهدافا عملية محلية ، وانتهت إلى أن غدت علمية عملية تطبيقية عالمية .

والمتتبع لأهداف الدراسة السكانية لا بد وأن يضع فى الاعتبار الأول أن هذه الدراسة كانت تتخذ مظهر الحصر العددى ، لبعض القطاعات السكانية ، ولتحقيق وظائف اجتماعية محدودة ومحددة ، فى مقدمتها جباية الضرائب وتعبئة الجيوش للغزو ومما يذكر بهذا الصدد أن القطاع المصرى من الجمهورية العربية المتحدة كان من أسبق المجتمعات الإنسانية ممارسة لتعداد السكان ، فيذكر المؤرخون أن حوالى عام ١٥٠٠ ق . م قام مينا الذى ينسب إليه توحيد الوجهين القبلى والبحرى تحت سلطة سياسة واحدة ، قام باجراء تعداد المصريين وقد قدر عددهم بثلاثة ملايين فى ذلك الحين

ومما يروى أيضا من أهمية التعداد السكانى ، أن القدماء كانوا يؤرخون الأحداث الاجتماعية الهامة (الحروب . الأزمات . الأوبئة) بقربها أو بعدها الزمنى عن موعد إجراء التعداد السكانى فمثلا كانت تجرى هذه التعدادات لأفراد الشعب كل سنتين ، وكانت الحوادث التى تحدث فى خلال حكم أحد الفراعنة ، تؤرخ بالنسبة إلى التعداد . يقال مثلا وقع هذا الحادث فى التعداد الأول أو الثانى أو بعده وهكذا .

على أن هذه التعدادات السكانية كانت لها وظائف هامة بالنسبة للدولة

ذاتها ، فكانت تساعد الحكومات فى معرفة عدد الأفراد الذين تجبى منهم الضرائب وعدد من تجمعهم من الصالحين للخدمة العسكرية أو من تسخرهم فى القيام بالأعمال الإنشائية العامة على نحو ما كان يفعل الفراعنة الذين اهتموا بتشييد الإهرامات . ومجمل القول أن تعداد السكان فى العصور القديمة والمجتمعات التاريخية المتحضرة كانت تهدف أولا وقبل كل شىء إلى حصر القادرين على دفع الضرائب أو المكلفين بالالتحاق فى الجيش أى كان يهدف إلى تحقيق أغراض إدارية أو حربية أو مالية لصالح الحكومة اللهم إلا بعض الاستثناءات التى يمكن فيها أن يحقق التعداد السكانى أغراضاً نفعية لبعض الطبقات الشعبية ، على نحو ما يروى عن عناية الفرعون رمسيس الثانى بتعداد السكان لكى يوزع أو يعيد توزيع الأراضى عليهم بشكل يكفل العدالة ويحقق للدولة دخلا عادلا من الضرائب . أو ما كان يجرى فى بعض الحالات بقصد تزويد السكان ، بما يلزمهم من مواد تموينية خاصة فى أوقات المجاعات أو الأوبئة ، وربما كان هذا الهدف واضحا بالنسبة للمجتمعات التاريخية التى كانت لها امبراطوريات تعتمد عليها فى جلب المواد الغذائية اللازمة لسكانها كما كان شأن الامبراطورية الرومانية .

وعلى هذا النحو ظلت أهداف الدراسة السكانية نفعية محلية ، وإن تجاوزت ذلك المجال فلخدمة الدولة أو الطبقة الحاكمة أو الشعب المتسيّد حتى تطورت الإهتمامات السكانية على يد التعاليم الإسلامية بالطبقات والمستويات الاجتماعية ومساعدة الفئات المعوزة والفقيرة وحصر أنصبة الزكاة . وفى المجتمعات الغربية تطورت أهداف الدراسة السكانية بعد اكتشاف الرحالة كولومبس للدنيا الجديد عام ١٤٩٢ واهتمام الدول الأوربية بالهجرة الواسعة للأمريكتين ومحاولة استغلال الثروات الطبيعية بها ، وظهور الوعى بأهمية الدراسة السكانية فى تقدير القدرة الإنتاجية والاحتياجات للقوة البشرية ، الأمر الذى أدى فيما بعد إلى ظهور العناية

ببحث حالات السكان فى الدول المختلفة من ناحية القدرة الإنتاجية والاستهلاكية والشرائية .

ومنذ عصر النهضة بدأت القوميات فى الظهور فى أغلب المجتمعات الأوربية ، وأصبحت كل أمة تهتم بنشاطها القومى الخاص ، ولم تقتصر عنايتها بالأمور الإدارية والحربية والمالية . وإنما تناول إهتمامها سائر الشئون الاجتماعية للسكان فأصبح تعداد السكان إحصاءاً اجتماعياً ، بمعنى أن كل دولة كانت تحاول أن تصف حالة سكانها من كل وجوهها العائلية والدينية والمالية والسياسية والاقتصادية .

وقد ساعد على هذا التطور تقدم العلوم الطبيعية فى القرن السابع عشر على يد مجهودات العلماء الطبيعيين وفى مقدمتهم « نيوتن » وظهور الاهتمام بالإحصاء . فى صورة علم جديد كان يطلق عليه « علم الحساب السياسى Political Aritbmatic » وهذا العلم يعتبر مقدمة لعلم السكان الاجتماعى ، لأن غرض ذلك العلم لم يكن بحث الناحية السياسية فى المجتمع . وإنما كان غرضه بحث السكان من وفيات ومواليد فى البلاد المختلفة ، وبحث دخل الأفراد وثرواتهم ، ومقدار ما ينتجونه ، وأنواع إنتاجهم ، والمدن التى يقوى فيها هذا الإنتاج ، ومقدار الضرائب المفروضة على الأموال .

هذا إلى أن كلمة « سياسى » كانت تقابل فى الواقع كلمة « اجتماعى » عند المفكرين السابقين لأواخر القرن التاسع عشر ، حين ابتدأ ظهور البحوث الاجتماعية فى شكل عالمى [1] وهكذا تطور هدف الدراسات السكانية من ناحيتين : أما الناحية الأولى فهو الاتجاه إلى العناية بدراسة سكان الدول الأخرى ، بعد أن كان الاهتمام منحصراً فى دراسة أحوال السكان المحليين ، والناحية الثانية هى الاتجاه إلى دراسة أحوال السكان المحليين ، لا بقصد

(١) الدكتور عبد العزيز عزت — فى الاحصاء .

الأغراض الحربية والضريبية والمالية ، بل بقصد معرفة أحوالهم الاجتماعية للعمل على تحسينها .

فلا شك أنه يمكن للباحث فى ضوء الدراسات الشاملة لسكان أى مجتمع من المجتمعات الإنسانية أن يحدد أو يرسم السياسة السكانية التى تلائم أحوال هذا المجتمع والتى تهدف إلى العمل على زيادة رفاهية أفراده ، على أساس موازنة عددهم بالموارد التى يمكن أن تستغل لصالحهم ، وآية ذلك أن الدراسات السكانية فى الآونة المعاصرة تستخدم فى محاولة تحديد معايير محدودة لقياس الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ، فمن ذلك مثلا محاولة معرفة الدخل الحقيقى للفرد ، ويتوقف هذا المستوى على حجم الإنتاج وعلى الكفاية الإنتاجية التى تقاس على أساس مستوى إنتاج كل فرد من أفراد السكان المشتغلين فى كل ساعة عمل ، ومنها كذلك محاولة الوقوف على ثبات أو تقلب الدخل القومى العام باعتبار أن هذا يؤثر على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان .

هذا فضلا عن رسم الخطوط الرئيسية لتوزيع الدخل القومى من الناحيتين الوظيفية والشخصية ، فمن المحقق أن الغالبية العظمى من السكان يفضلون التقارب فى توزيع الدخل القومى على التفاوت الكبير فى توزيعه ، ويسعون وراء زيادة حصة العمل أى الأجور ، كما أنه من المسلم به أن يتحقق التفاوت العادل فى توزيع الدخول وفقاً للتفاوت فى المعرفة والمهارة ومدة الخدمة . . وكلما قل التفاوت فى توزيع الدخل واقتصر التفاوت على مثل هذه الفروق العادلة ، وزادت حصة العمل فى هذا الدخل ، كلما ارتفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .

كما أن الدراسة السكانية تساعد من الناحية الإقتصادية على رسم خطة طويلة الأمد لنمو الدخل الحقيقى للفرد ورفع مستواه المعيشى ، فلكل فرد من أفراد المجتمع « مستوى معيشة ملائم » أو مرغوب فيه يطمح إلى تحقيقه ،

وهذا المستوى يفوق مستوى المعيشة الفعلى لهذا الفرد ، وكلما أحس الفرد بزيادة دخله الحقيقى من عام لآخر ، بحيث تتضاءل الثغرة بين المستويين ، كلما ارتفع مستوى رفاهيته الاقتصادية والاجتماعية .

هذا إلى أن معظم الدول الحديثة قد أخذت فى نطاق سياستها السكانية تتدخل بمختلف الوسائل فى كل ما يتعلق بشئون السكان ، من زواج وطلاق وتنظيم النسل وتحسينه وتعقيم بعض الأفراد العالة على الغير ، كضعاف العقول وذوى الأمراض الوراثية الخبيثة . . . الخ ، كما تعمل أحيانا على تنسيق توزيع السكان بين جهات الإقليم المختلفة ، إلى غير ذلك مما يحقق لسكان الدولة أكبر قسط من الرفاهية .

وقد تنوعت الأهداف التى تحققها الداراسات السكانية فى الأوقات المعاصرة ، وكثرت هذه الأهداف مع تطور المدنية والثقافة ، وخاصة مع التقدم الذى طرأ على الوسائل الآلية التى تستخدم فى تبويب وتصنيف البيانات التى تجمع فى مختلف ظواهر الحياة الإجتماعية للسكان .

ونجد فى وقتنا الحاضر أن تعداد سكان الدولة الواحدة يصف ويحلل سكان الدولة من عدة نواح ، إجتماعية وسياسية واقتصادية فهو يصف أولا توزيع سكان الدولة فى أجزائها المختلفة ، وتوزيعهم فى فئات أعمار لكل نوع ، ويصف الحالة المدنية والعلمية والدينية للسكان فى كل ناحية ، ويبين توزيع السكان فى الحرف والمهن والصناعات المختلفة ، ويبين الحالة العلمية لهم وكذا حالتهم الصحية . . . ونحو ذلك من النواحى الاجتماعية الهامة .

وفى ضوء هذه الدراسات يمكننا الوقوف على مقدار رقى الأمة ، ورفاهية سكانها ومدى تقدمها فى النواحى الاجتماعية والصحية والثقافية والاقتصادية ، وهى إلى ذلك تعطينا من وقت لآخر صورة واضحة لحالة

---

(١) راجع دكتور فؤاد الشريف ، اقتصاديات المنافع العامة .

السكان فى جميع هذه النواحى ، نعرف بواسطتها أثر التشريع القائم فى سرعة نهوض الشعب وتقدمه ، ونحكم على صلاحية النظم والتقاليد السائدة وملائمتها لتطورات العصر ومقتضيات الأحوال ، ونستطيع بفضلها الاهتداء إلى تعيين الاتجاه الذى نأخذه فى طريق الإصلاح ، وأضف إلى ما تقدم أنها تلفت أنظارنا أولا بأول إلى مواطن الضعف فى الكيان الاجتماعى ، وتشير إلى نوع العلاج اللازم لتلافى هذا العيب قبل أن يستفحل أثره .

وهكذا أصبحت المسائل السكانية من أهم المسائل التى توجه العناية إلى دراستها الآن . لقد واجهت العالم زيادة مخيفة فى عدد السكان بعد أن قلت نسبة الوفيات إلى درجة كبيرة ، بفضل التقدم الصحى ، والقضاء على كثير من الأوبئة .

وفى الإحصائية التالية ما يوضح خطورة المشكلة التى يواجهها العالم اليوم :

قدر سكان العالم :

فى أول التاريخ الميلادى يحوالى ٢٥٠ مليونا

وفى عام ١٦٥٠	« ٤٧٠ «	(كانت الزيادة طفيفة جدا)
وفى عام ١٨٥٠	« ١٫١٠٠ «	
وفى عام ١٩٠٠	« ١٫٥٥٠ «	(فى نصف ذلك القرن كانت الزيادة موازية تقريباً لكل عدد السكان الذين عاشوا على الأرض منذ الخليقة إلى القرن السابع عشر) .
وفى عام ١٩٥٠	« ٢٫٣٦٦ «	(كانت الزيادة فى نصف هذا القرن معادلة لكل السكان الحاليين لروسيا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة واليابان وأربع دول أخرى فى حجم سكان بريطانيا) .

وفى عام ١٩٨٠ بحوالى ٣٫٥٧٠ مليوناً
« حسب تقدير الأمم المتحدة » .
وفى عام ١٩٨٠ بحوالى ٣٫٩٣٢ مليوناً
« فى تقدير آخر للأمم المتحدة » .

(فاذا وصلنا إلى ذلك . حسب هـذا التقدير وهو مبنى على معدل الزيادة فى الجيل الأخير كان معنى هذا أن هناك زيادة فى جيل واحـد وهى زيادة تعادل كل سكان العالم منذ الخليقة إلى أول القرن الحالى) .

من هـذا يتضح لنا أهمية الدراسات السكانية ، لحل هذه المشكلة التى تتعرض لها معظم دول العالم تقريباً ، وقد اهتمت بها هيئة الأمم المتحدة ، حتى أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى لهذه الهيئة وافق على عقد مؤتمر على مستوى عال تحت إشراف الأمم المتحدة مع تعاون هـــذا المؤتمر مع الاتحاد العالمى للدراسة العلمية للسكان ، ومع الهيئات المتخصصة المختلفة . وقد عقد هذا المؤتمر فى مدينة روما فى المدة ما بين ٣١ أغسطس و ١٠ سبتمبر عام ١٩٥٤ [١] .

والواقع أن الوعى السكانى قد نضج فى جمع دول العالم المتمدين [٢] حتى أصبحت المسألة السكانية من الاهتمامات العالمية ، وانتقلت من المجال المحلى إلى المجال الدولى ، وأصبحت الدراسات السكانية تتخذ الجانب التطبيقى العملى أكثر من الاهتمام بالجانب النظرى ، هادفة إلى إعداد طريقة عامة

---

(١) تقرير المؤتمر العالمى للسكان : أغسطس سنة ١٩٥٤

(٢) بدأ الاهتمام العالمى بمشكلات السكان يتخذ طابعا علمياً منظما منذ سنة ١٩٠٧ حيث عقد أول مؤتمر عالمى لدراسة السكان فى مدينة جنيف بسويسرا ثم تلاه مؤتمر آخر سنة ١٩٢٧ ومؤتمر ثالث فى سنة ١٩٣٩ ثم توقف نشاط المؤتمرات السكانية بسبب الحرب العالمية الثانية وما تلاه من أزمات ثم بعد أن انتهت الحرب وتكونت هيئة الأمم ، بدأ التفكير فى مشكلات العالم السكانية من جديد وتولى ذلك جهاز الهيئة المعروف باسم المجلس الاقتصادى والاجتماعى . .

للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى لتحقيق رفع المستوى المعيشى والثقافى والصحى للجنس البشرى .

ومما يدل على تزايد الوعى بخصوص هذه المشكلة أن معظم الدول قد اشتركت فى مؤتمر « روما » المشار إليه حتى بلغ عدد المشتركين ثلاثمائة من علماء السكان المختصين .

وقد وضح خلال البحث فى أروقة المؤتمر أن قضية تزايد السكان تأخذ شكلا خطيراً فى البلاد المتخلفة اقتصاديا بوجه أخص ، ذلك لأن موارد هذه البلاد الاقتصادية لا تنمو بنسبة تكاثر السكان ، وبالتالى ينخفض مستوى المعيشة فى هذه البلدان بشكل يكاد يكون مضطردا .

وقد وضحت حقيقة أخرى وهى أن التزايد المستمر فى سكان هذه المناطق يقلل من المواد الأولية التى كان بالامكان تصديرها إلى البلاد الأخرى المحتاجة إليها ، وهكذا فتزايد السكان فى منطقة ما يتعدى تأثيره المنطقة ذاتها إلى غيرها من مناطق العالم ويخل بالتوازن الاقتصادى العالمى الذى قد يؤدى بدوره إلى اهتزاز العلاقات الدولية وتوترها وبروز المشكلات والأزمات السياسية ، وهذا يؤيد صحة النظرية القائلة بأن الظواهر الاجتماعية المحلية ليست حالات خاصة بالأمة أو الدولة الماثلة فيها ، بل هى فى الوقت نفسه مؤثرة فى كيان العالم أجمع ، طالما أن طبيعة المجتمع العالمى المعاصر جعلت دوله مترابطة المصالح متشابكة العلاقات ، فكما أنه لم يعد فى العالم مكان للاقتصاد المغلق Closed Economy فليس فى العالم أيضاً مكان للمجتمع المغلق المنعزل ، بل أنه يلاحظ أن الاقتصاد الموجه أو التخطيط الاقتصادى الذى أخذت به معظم الدول كان أمراً لا مفر منه لمحاولة التنسيق بين إتجاهات السكان وموارد المجتمع الاقتصادية ، وأصبحت سياسة التخطيط الاقتصادى وسياسة السكان المرسومة فى بلد ما

تتأثران بما يجرى فى البلاد الأخرى ، وتؤثران بدورهما فى سياسات هذه البلاد .

وقد لوحظ فى مؤتمر روما أن معدلات الوفيات آخذة فى التناقص المضطرد منذ نهاية الحرب الثانية فى معظم دول العالم ، وذلك نتيجة للتقدم الطبى والكيماوى الذى ساعد فى القضاء على كثير من حاملى الميكروبات ، وكذلك اكتشاف المبيدات والعقاقير التى تكافح الحميات والأوبئة كالبنسلين وغيره ، أضف إلى ذلك أن معدلات المواليد لم تتناقص كثيراً بل ظلت على حالها فى معظم الدول وبخاصة المتخلفة ، ولذلك فإن سكان هذا الكوكب يتزايدون بشكل يجعل بعض العلماء يعربون عن مخاوفهم الشديدة .

فى البرازيل مثلا ، كانت نسبة المواليد قبل الحرب الثانية تبلغ ٤٧ فى الألف ، وكانت نسبة الوفيات تصل إلى حوالى ٣٠ فى الألف ، ومن ثم كانت نسبة الزيادة الطبيعية فى السكان تصل إلى حوالى ١٧ فى الألف سنوياً . أما الآن فنسبة المواليد قد انخفضت انخفاضاً طفيفاً فأصبحت ٤٤ فى الألف ، إلا أن نسبة الوفيات قد انخفضت انخفاضاً كبيراً فأصبحت حوالى ١٨ فى الألف أى أن الزيادة الطبيعية فى البرازيل الآن هى ٢٦ فى الألف .

فماذا يكون مصير هذا البلد ومصير البلدان المشابهة له مثل أندونيسيا والهند ودول جنوب شرق آسيا والصين ، وماذا يكون مصير الدول التى تعتمد على هذه البلدان المتخلفة فى شراء ما يلزمها من مواد أولية .

إن بلدا كالولايات المتحدة الأمريكية تستورد حوالى نصف مواردها الأولية من البلاد المتخلفة اقتصادياً ، وتستورد المملكة المتحدة حوالى ثلثى مواردها الأولية والغذائية من هذه البلاد المتخلفة أيضاً ، وتزايد السكان فى هذه المناطق يترتب عليه ازدياد الاستهلاك المحلى وبالتالى انخفاض الصادرات . وإذا كان من المعروف لدينا أن دولة كالولايات المتحدة

تستورد البترول والفوسفات والحديد الخام والزنك والمنجنيز والرصاص والكبريت والبوتاس ، فماذا يكون مستقبل الولايات المتحدة إذا حدث وأصبحت البلاد المصدرة لهذه المواد الأولية تستهلكها كلها أو معظمها لسد حاجاتها المحلية

إن هذا المثال يوضح عمق المشكلة السكانية وخطورتها بالنسبة للعالم أجمع ويفسر من ناحية أخرى تهافت الدول الكبرى على فرض نفوذها الإقتصادى والثقافى فى الجماعات التى تورد لها المواد اللازمة لإنتاجها الصناعى .